# الوثبة

## دراسة تحليلية لدوافعها ونتائجها

د. كمال مظهر احمد

جامعة بغداد

تأريخ العراق المعاصر سجل شرف مليء ببطولات وتضحيات خيرة ابناء شعبه العريق[1]. وانتفاضة كانون الثاني عام 1948 صفحة مشرقة مهمة في هذا السجل الخالد، مليئة بالدروس والعبر التأريخية التي نحن اليوم بأمس الحاجة الى درسها، وتفهم ابعادها الحقيقية، وتقويم نتائجها تقويما موضوعيا.

تميزت «انتفاضة كانون» عن جميع الانتفاضات والحركات التي سبقتها على صعيد العراق بعدد من الخصائص المهمة كانت بالاساس انعكاسا طبيعيا للتغييرات الكبيرة التي حدثت في البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في السنوات التي سبقتها، والتي تركت آثارا ملحوظة على تناسب القوى الطبقية في مجمل حركة التحرر الوطني للشعب العراقي. فقبل الحرب بمدة طويلة دخل الاقطاع كنظام اجتماعي واقتصادي سائد مرحلة الانحلال، فتحول الى عائق رئيس امام تطور وسائل الانتاج والتقدم الطبيعي لمختلف مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكن مع ذلك، وبدوافع محددة، حاول المستعمرون الاحتفاظ بأسس هذا النظام، وتقوية سلطانه. عمق ذلك، الى جانب عدد من العوامل الاخرى، التناقض الذي بدأت بواكيره تظهر في الريف العراقي منذ اواخر القرن التاسع عشر. وتحول تفاقم الاستغلال الاقطاعي في ظروف الحرب العالمية الثانية الى عامل اضافي لتعميق شقة الخلاف النسبي بين قطبي المجتمع الريفي، مما ساعد على حدوث بعض التبلور في وعي الفلاحين الذين بدأوا يتحولون الى عامل ايجابي مدرك، نوعا ما، لواقع البلاد السياسي. وقد ترك ذلك، دون ريب، قدرا من الاثر على طبيعة التحرك السياسي العراقي في المرحلة التأريخية الجديدة التي ارتبطت بدايتها بنهاية الحرب العالمية الثانية.

الا ان التغييرات التي جرت في المدينة العراقية كانت ذات مردود اعمق من ذلك. فان عملية نمو الصناعة الوطنية، التي بدأت بصورة ملحوظة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، دخلت في سنوات الحرب العالمية الثانية وجراء انقطاع البلاد الى حد كبير عن الاسواق الرأسمالية، مرحلة جديدة لم تختف مقوماتها الاساسية مع انتهاء الحرب. ولقد ساعد ذلك على تكامل عناصر

وجود البورجوازية الوطنية كفئة خاصة لها مصالحها الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي كانت تصطدم باستمرار بعلاقات الانتاج القائمة في البناء التحتي، وبالقوانين واسلوب الحكم القائم في البناء الفوقي. فكان حدوث اي تغيير فيهما يتفق مع مصالحها كليا، لذا بدأت تكرس جانبا كبيرا من جهودها وامكاناتها لهذا الغرض بالذات، الامر الذي ترك، بدوره آثاراً ملموسة على الاحداث الجارية فوق مسرح العراق السياسي.

رافق نمو البورجوازية الوطنية تطور كمي، ونوعي اعمق، وأسرع بالنسبة للطبقة العاملة العراقية. اما التطور الكمي للطبقة العاملة فانه لم ينجم عن التطور النسبي للصناعة الوطنية وحده. فقد بلغ عدد العاملين في القواعد البريطانية وحدها خلال سنوات الحرب حوالي 70 الف شخص، اي ما يعادل 35٪ تقريبا من مجموع العاملين في ميدان الانتاج الصناعي يومذاك[3]، كما ارتفع بالتدريج عدد عمال شركات النفط الاجنبية العاملة في البلاد.

ولكن حدث التطور الاكبر في المرحلة الجديدة بالنسبة للطبقة العاملة في اسلوب تفكيرها السياسي ـ فانها، شأنها شأن الطبقات العاملة الاخرى، كانت في المراحل الاولى من تكونها مجرد «طبقة في ذاتها»، اي انها كانت مجرد كائن عضوي في المجتمع لا يعي واقعه ووزنه الحقيقي، ودوره في التغيير، فاستطاعت الطبقات والفئات الوطنية الاخرى استغلال ذلك الواقع في خضم نشاطها السياسي، اذ حولت افراد هذه الطبقة، ولسنوات عديدة، الى مجرد قوة احتياطية في صراعها المستمر ضد الفئات الحاكمة التي حاولت حتى هي الاستفادة من واقع العمال آنذاك. فعلى سبيل المثال قام رئيس الوزراء الاسبق جعفر العسكري في نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع بـ «تمثيل» العمال العراقيين اكثر من مرة في «منظمة العمل الدولية» التابعة لعصبة الامم[3].

ولكن سرعان ما تغير هذا الامر بأن تحولت الطبقة العاملة العراقية من مجرد «طبقة في ذاتها» الى «طبقة لذاتها»[3]. ولقد ظهرت نتائج هذا التحول النوعي المهم في سنوات الحرب العالمية الثانية في سلسلة من الاضرابات العمالية، ومن ثم بصورة اعمق في اضراب عمال نفط كركوك[3] عشية انتفاضة كانون.

يترك هذا التحول المهم، عادة، وفي كل مكان، آثارا ملموسة على حياة المجتمع السياسية، وقبل كل شيء على حركة التحرر الوطني للشعوب النامية. وبالنسبة للشعوب المتكونة من عدد من القوميات يكتسب تحول الطبقة العاملة الى «طبقة لذاتها» اهمية أكبر، لانه يتحول الى عامل مساعد له شأنه في التخفيف عن التناقضات القومية مع نتائجها السلبية، على الاقل بين الفئات المُسْتَغَلّة في المجتمع المعني فيما لو توفرت لها قيادة واعية.

وهكذا عندما وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها كان تناسب القوى الجديد في الداخل قد وضع المجتمع العراقي بأسره على عتبة تغييرات مهمة وتحول التناسب الجديد للقوى على الصعيد العالمي، خصوصا في الشرقين الادنى والاوسط، والذي نجم بالاساس عن انهيار المانيا النازية، الى عامل خارجي مساعد لتهيئة الظروف اللازمة للتغيير المتوقع. فاضطرت الفئات الحاكمة في العراق، شأنها في ذلك شأن الاوساط الحاكمة في العديد من اقطار المنطقة، الى الخضوع للامر الواقع، والتراجع قليلا امام مطاليب الشعب الملحة، خاصة ما كان يتعلق منها بالحياة الديمقراطية. ففي 23 شباط عام 1946 عهد تأليف اول وزارة بعد الحرب الى توفيق السويدي، والتي اشترك فيها اثنان من العناصر الوطنية هما سعد صالح، الذي عهدت اليه وزارة الداخلية، وعبدالوهاب محمود، الذي عهدت اليه وزارة المالية[3].

تعهدت الوزارة الجديدة في برنامجها الذي نشر أوائل آذار 1946، تنفيذ عدد من مطاليب الشعب السياسية والاقتصادية الملحة، مثل تعديل المعاهدة البريطانية ـ العراقية بشكل يتفق مع «التغييرات الجارية على الصعيد العالمي، وميثاق هيئة الامم المتحدة»، والقيام بعدد من الاصلاحات الديمقراطية الضرورية، وتوزيع الاراضي على الفلاحين، وغير ذلك من المطاليب[3]. وفعلا اتخذت وزارة السويدي في الشهر نفسه عددا من الاجراءات المهمة، من قبيل الغاء الاحكام العرفية التي عانت منها البلاد الامرين منذ اعلانها في مطلع صيف 1941، كما الغيت الرقابة المفروضة على الصحف والمطبوعات وغيرها.

وهكذا تبين ان العراق مقبل، بفضل قواه الوطنية، على تثبيت اتجاه جديد في سياستيه الداخلية والخارجية، في وقت كان المستعمرون البريطانيون يريدون تحويله نهائيا الى قاعدة انطلاق ثابتة لتعزيز موقعهم في الشرق الاوسط بأسره، لذا كانوا يراقبون، مع الرجعية المحلية، التحولات الجارية في حياته السياسية بحذر كبير، واضعين نصب اعينهم الضرورة القصوى لوضع حد لها بأسرع ما يمكن.

سهل واقع الوضع السياسي والاجتماعي السائد في تلك الفترة الحرجة من تأريخ البلاد، وخصوصا العلاقات القائمة بين مختلف القوى الوطنية، سهل الى حد كبير تنفيذ المهمة الملقاة على عاتق الرجعية المحلية. فان اي تغيير جذري ناضج في اي مجتمع متعدد القوميات لابد من ان يستند، قبل كل شيء، الى قاعدة صلدة اساسها وحدة وطنية متينة مبنية على اسس موضوعية. ولكن نتيجة لسياسة المستعمرين «البعيدة النظر» لم تتوفر في عراق ما بعد الحرب مباشرة مثل هذه الوحدة التي لم تدرك معظم القوى الوطنية بعد اهميتها كما يجب. ففي الوقت الذي حرم الشعب الكردي بدهاء من مزاولة ابسط حقوقه السياسية المشروعة، مثل تأسيس حزب خاص به، او اصدار صحيفة سياسية بلغته القومية، نرى ان ايا من الاحزاب السياسية المجازة لم يول لا في برنامجه الخاص، ولا في عمله اليومي، المسألة الكردية اقل ما تستحق من عناية واهتمام، مع انها فرضت نفسها بقوة على الساحة السياسية منذ عشرات السنين. فقد اهمل «حزب الاحرار»، الذي كان يعتبر رئيسه سعد صالح من القادة البارزين المعادين للاستعمار، الشعب الكردي في برنامجه كليا، فيما اعتبره «حزب الاستقلال» عائقا امام تحقيق الوحدة العربية».

ان مثل هذا الموقف قد حال دون توفر الشروط الضرورية لتمكين هذه الاحزاب من اقامة قاعدة لها بين الجماهير الكردية، مما ترك، دون شك، اثرا سلبيا على وزنها ونشاطها السياسي في البلاد. ومن جهة اخرى لم تكن العلاقات القائمة بين مختلف القوى والفئات الوطنية بأحسن من ذلك. فلم تول بعض الجهات الوطنية، مثلا، موضوع غلق الحزبين المعارضين «الشعب» و «الاتحاد الوطني» ما يستحق من اهتمام، متجاهلة ان ذلك لم يكن سوى مجرد خطوة تمهيدية لتوجيه ضربات مشابهة لها هي، ولجمل المكتسبات الديمقراطية الجديدة. والانكى من ذلك كان حرمان بعض القوى الوطنية من ممارسة النشاط السياسي العلني امرا طبيعيا، بل ومستساغا في نظر الاطراف نفسها، فيما كان من شأن ذلك اضعاف جبهة القوى الديمقراطية بوجه اعدائها المتمرسين الذين استغلوا كل ذلك، مع جميع الثغرات الاخرى، من اجل الانقضاض بسرعة على المكتسبات الاولية التي نالها الشعب بفضل نضاله المرير. فمن اجل التخلص على الاقل من الوزيرين الوطنيين دبرت الرجعية في 30 آيار عام 1946 امر اعفاء وزارة توفيق السويدي التي لم يمض على تأليفها اكثر من ثلاثة اشهر. وبعد يومين جرى تأليف الوزارة الجديدة برئاسة ارشد العمري الذي كان يعتبر من اكره الساسة لدى العراقيين.

جاء تأليف الوزارة العمرية بمثابة اول خطوة جدية في سياق الهجمة الرجعية الجديدة. فلم تمض على تأليف الوزارة الجديدة اكثر من اربعة اسابيع عندما فتحت الشرطة النار على مظاهرة جماهيرية في بغداد، قتل جراءها خمسة اشخاص، وجرح عدد اكبر. وبعد أيام قلائل وقعت مجزرة كاورباغي الدموية التي تحولت الى نموذج نادر في التاريخ لتخاذل الاوساط الحاكمة في الاقطار التابعة امام الاحتكارات الاجنبية.

لم تكن هذه الضربات سوى اجزاء من مخطط شامل مدروس إستهدف، كما قلنا، ربط العراق اكثر حتى من السابق بعجلة الاستعمار لتحويله الى قاعدة رئيسة لضرب الزخم العارم لحركة التحرر الوطني لشعوب المنطقة. وكان ذلك يتطلب فرض معاهدة جديدة اعتبرتها الاوساط المعنية ضرورية لملء الثغرات الموجودة في معاهدة 1930 والتي تبينت بصورة واضحة ايام الحرب البريطانية ـ العراقية في آيار عام 1941، معاهدة تأخذ بنودها بنظر الاعتبار تناسب القوى الجديد على الصعيد العالمي. وجاء تأليف نوري السعيد لوزارته التاسعة في تشرين الثاني عام 1946 بمثابة خطوة مهمة جديدة ضمن سلسلة الخطوات الضرورية لتهيئة الجو الملائم لعقد المعاهدة المطلوبة التي عهدت مهمة تنفيذ مراحلها الاخيرة، لاعتبارات خاصة، للوزارة التي الفها صالح جبر في آذار 1947.

بدأت المفاوضات المباشرة لعقد المعاهدة الجديدة بين الجانبين العراقي والبريطاني بصورة سرية منذ تشرين الثاني من السنة نفسها، وقد استمرت لمدة اسبوعين تقريبا. وبعد شهر من ذلك اعلنت لاول مرة عن نية الحكومة العراقية عقد معاهدة ثنائية جديدة مع بريطانيا، وذلك عندما اذيعت في الرابع من كانون الثاني عام 1948 اسماء اعضاء الوفد الرسمي للتفاوض مع الجانب البريطاني حول هذا الموضوع. ضم الوفد رئيس الوزراء صالح جبر، ورئيس مجلس الاعيان نوري السعيد، ووزير الخارجية فاضل الجمالي، ووزير الدفاع شاكر الوادي، مع عدد آخر من كبار المسؤولين. وبعد «مفاوضات ودية» جرى التوقيع على المعاهدة الجديدة في ميناء بورتسموث يوم الخامس عشر من

كانون الثاني، فدخلت التأريخ بأسم «معاهدة بورتسموث».

منحت المعاهدة الجديدة البريطانيين كل ما كانوا يريدونه من العراق". ففي الوقت الذي كان يحق لهم بموجب معاهدة عام 1930 جلب قواتهم الى العراق فقط في حالة نشوب الحرب، اعطتهم بنود «معاهدة بورتسموث» هذا الحق حتى في حالة التهديد بالحرب، اي عمليا في اي وقت يرتأيه البريطانيون. وفي الواقع حولت بنود بورتسموث، وملحقاتها العراق الى مستعمرة بريطانية في ثوب جديد.

أثار نبأ عقد «معاهدة بورتسموث» الشعب العراقي بصورة لم يسبق لها مثيل، فشملت المظاهرات الجماهيرية، والاضرابات العمالية والطلابية بغداد، ومعظم المدن الاخرى، والتي تحولت بسرعة الى انتفاضة عامة حددت القوى الوطنية مطاليبها الرئيسة بالغاء المعاهدة، واسقاط وزارة صالح جبر، واجراء انتخابات حرة ووضع حد للغلاء الفاحش، واطلاق سراح السجناء السياسيين، واشاعة الحريات الديمقراطية في مجالات الحياة كافة.

زاد من ثائرة الجماهير الموقف المتعنت الذي اتخذته السلطات الحاكمة ازاء هذه المطاليب، ومحاولاتها المستميتة لقمع انتفاضتها التي تطورت بسرعة، خصوصا إثر فتح النار على المتظاهرين في العاصمة بغداد اكثر من مرة، وسقوط العديد من الشهداء هناك. فاضطر رئيس الوزراء الى ان يعود بنفسه يوم 26 كانون الثاني، وقد تعهد للوصي على العرش بأن يعيد الامور الى «مجراها الطبيعي» في غضون 24 ساعة فقط... وفعلا انه اوعز الى المسؤولين بقمع المظاهرات بأي ثمن كان، فوقعت في اليوم التالي مجزرة بشرية في بغداد بلغت حصيلتها 20 شهيدا، وعشرات الجرحى. ولكن مع ذلك صممت الجماهير على المضي في مقاومتها، فهاجم المتظاهرون بناية جريدة «تايمس العراقية»، والمركز الثقافي البريطاني، واشعلوا النيران فيهما، كما فرضوا سيطرتهم على معظم شوارع العاصمة. وشهدت المدن الاخرى احداثا مشابهة، مما وضع مجمل نظام الحكم القائم امام خطر جدي لم يجابه ما يوازيه في الزخم سابقا، فاضطر، رغم معارضة نوري السعيد، الخضوع للامر الواقع والتراجع امام مطاليب الشعب، لا سيما بعد ان بدأت بوادر التفكك تدب في جبهة القوى اليمينية، فقد استقال في اليوم نفسه وزيرا المالية والشؤون الاجتماعية، وكذلك رئيس مجلس النواب مع 20 عضوا من اعضائه، كان اربعة منهم من النواب الاكراد هم بابا علي الشيخ محمود وانور جميل عن السليمانية، ومحمد النقيب عن اربيل، ومصلح النقشبندي عن الموصل. فأذاع عبدالاله في الليل بنفسه نبأ استقالة وزارة صالح جبر.

كان ذلك اول انتصار كبير لانتفاضة كانون استقبل بحرارة في جميع انحاء العراق. الا ان القوى الوطنية، والجماهير الشعبية كانت مصممة على تحقيق المطاليب المطروحة الاخرى، وفي مقدمتها الغاء «معاهدة بورتسموث» رسميا، فاستطاعت في اليوم التالي فرض ارادتها مرة اخرى عندما اجبرت البلاط على التراجع عن فكرة اناطة مهمة تأليف الوزارة الجديدة الى ارشد العمري، فألف محمد الصدر يوم 29 كانون الثاني مجلس وزراء جديد، ضم الى جانب اكثرية يمينية، اثنين من الساسة المعروفين بمواقفهم المعادية للاستعمار البريطاني، هما محمد رضا الشبيبي ومحمد مهدي كبه رئيس «حزب الاستقلال». اما «حزب الاحرار» فقد رفض الاشتراك في الوزارة الجديدة التي اعلنت في الثالث من شباط عن الغاء «معاهدة بورتسموث».

هكذا تراجع اليمين العراقي، اضطرارا، خطوة الى الوراء. لكن سرعان ما بينت الاحداث انها كانت خطوة مدروسة من كل جوانبها، استوجبتها ضرورات محددة، خصوصا حاجة اليمين نفسه الى خلق جو يستطيع في ظله اعادة تنظيم صفوفه. وفعلا تمكن اليمين من استغلال الظروف والثغرات بذكاء، فاستعاد اولا مواقفه بسرعة غير متوقعة، ومن ثم باشر الهجوم بضراوة على المكتسبات الاولية التي فرضها الشعب بنضاله الشاق ايام كانون الدامية. فبدأت وزارة الصدر تتنصل بالتدريج من تعهداتها، اذ رفضت السماح، مثلا، لحزب «الشعب» ان يزاول النشاط السياسي. وفي الوقت الذي استجابت، بعد تردد، لرغبة الجماهير بحل المجلس النيابي في 22 شباط، في الوقت نفسه لم تضمن اجراء انتخابات حرة بعيدة عن التدخل ووجهت ايضاً ضربات قوية للعمال، كما حدث بالنسبة لعمال السكك في اربيل، ومسيرة عمال النفط في حديثة. الا ان هذه المواقف، وغيرها، لم تكن كافية في نظر الرجعية العراقية التي ارادت استعادة جميع مواقعها المفقودة، وتوجيه ضربة قاضية الى القوى الوطنية، فاستغلت الحرب الفلسطينية لتحقيق مآربها، خاصة بعد استقالة وزارة محمد الصدر وتأليف مزاحم الباچه‌چي للوزارة الجديدة في 26 تموز عام 1948.

فشلت «انتفاضة كانون» الجماهيرية في تحقيق العديد من اهدافها، الا انها تحتل، مع ذلك، مكانة جد بارزة لا في تاريخ العراق المعاصر حسب، بل وحتى بالنسبة للعديد من اقطار الشرقين الادنى والاوسط. فان فشل البريطانيين في فرض معاهدة جديدة على الشعب العراقي كان بمثابة ضربة وجهت لمجمل سياستهم الخارجية الجديدة بالنسبة لدول المنطقة، ذلك لانهم كانوا ينوون جعل «معاهدة بورتسموث» نموذجا لتنظيم علاقاتهم مع تلك الدول. لذا وجدت «انتفاضة كانون»، او ما يعرف بالوثبة عادة، صدى واسعا لها بين شعوب المنطقة، خاصة في المشرق العربي. ففي ايام الانتفاضة شهدت مصر وسوريا ولبنان مظاهرات تأييد كبرى للشعب العراقي.

أتت «انتفاضة كانون» بنتائج اكبر بالنسبة للداخل، وبصورة خاصة فيما يتعلق باسلوب تفكير الجماهير الشعبية السياسي، ونضالها التحرري الذي دخل من يومه مرحلة جديدة مهمة من مراحل تطوره بأن اتخذ له اثناء الانتفاضة، وبعدها، طابعا اجتماعيا موحدا. فلم يسبق في تاريخ العراق المعاصر ان اشتركت في حركة منظمة واحدة، وفي آن واحد، وفي مختلف مناطق البلاد بمدنها وارياقها الى حد ما، وعن وعي متكامل نسبيا، مئات الالوف من ابناء الشعب[10]. ان ذلك يعتبر مؤشرا واضحا لبروز وحدة في التفكير السياسي لابناء الشعب تجاه اهم قضايا الوطن المصيرية في ظروف التبعية. ولقد انعكس ذلك ايضا في ظاهرة اجتماعية، سياسية مهمة اخرى ذات مردود ملموس بالنسبة لمجمل النضال التحرري للشعب العراقي، وهي تحول شعار النضال العربي ـ الكردي المشترك ضد الاستعمار الى واقع منظم لاول مرة ايام الانتفاضة. ففي ايام «انتفاضة كانون» الحاسمة انعكست وحدة النضال في العمل والهدف الموحد على صعيد العراق بأسره، مما اعطى الانتفاضة قوة اكبر، ومضمونا اعمق، ونتائج اهم من جميع الحركات التي سبقتها، وجاء بمثابة دليل على افلاس ايديولوجية «القومية الاقطاعية» الضيقة، خصوصا في حركة التحرر الوطني للشعب الكردي، وعلى احتلال القوى الاجتماعية الجديدة النامية، وافكارها السياسية للمكانة اللائقة بها في تلك الحركة. ولا ريب ان اجمل صور النضال المشترك ايام الوثبة قد انعكست، الى جانب الدماء التي اختلطت في شوارع بغداد، كذلك في الوفود الكردية الكثيرة التي توالت في شباط 1948 على العاصمة بغداد من مختلف مناطق كردستان، والتي تعهدت على ثرى الشهداء، وبين الوف مؤلفة من جماهير المستقبلين، المضي جنبا الى جنب مع الاشقاء العرب نحو تحقيق جميع اماني الشعبين المشتركة. ومما له مغزاه ان مجلة «گەلاویژ» المعروفة كتبت ايام الانتفاضة ما نصه بهذا الصدد:

**«ادت الاحداث والوقائع الاخيرة.... الى ان تمد الاخوة ووحدة النضال جناحها الذهبي فوق اديم العراق الكبير»[11].**

ومن المهم ايضا ان نشير الى ان بعض المصادر في الخارج قد أشارت فيما بعد الى حقيقة ان النضال العربي ـ الكردي المشترك قد تحول الى اساس رصين لما حققته «انتفاضة كانون» من مكاسب واهداف[12].

ان تحول النضال المشترك من مجرد شعارات ودعوات الى واقع ملموس كان يعني تحول مجمل النضال التحرري للشعب العراقي نحو مسار جديد طالما حاول المستعمرون حرفه عنه، لانهم كانوا يريدون للعراق وحدة «وطنية» فوقية، مصطنعة، يستطيعون دائما التغلغل من خلالها. ولهذا السبب بالذات بدأوا، بعد «انتفاضة كانون»، يولون إثارة النعرات القومية والطائفية في البلاد اهتماما اكبر من السابق. وقد ورد ذلك بصورة صريحة في توصية خاصة اصدرها «الانتلجنس سيرفس» الى عملائه في العراق[13]، كما نشط عملاء شركات النفط بالاتجاه نفسه لا سيما لان مهمة النضال المشترك تعدت ايام الانتفاضة، وبعدها، العرب والاكراد لتشمل ابناء جميع الاقليات والطوائف دون استثناء.

ساعدت نتائج النضال المشترك الملموسة ايام الانتفاضة على بلورة الوعي السياسي لدى فئات وطنية معينة تجاه المسألة القومية، الامر الذي انعكست آثاره في الاحداث اللاحقة على مسرح العراق السياسي. فقد انتبهت الجماهير العربية الى الواقع المؤلم للشعب الكردي، فتبنت اوساط واسعة منها مطاليبه القومية المشروعة. ففي ايام الوثبة نفسها رفع المتظاهرون في بغداد شعار اطلاق سراح المعتقلين السياسيين الاكراد[14].

جسدت «انتفاضة كانون» حقيقة اجتماعية، سياسية مهمة اخرى، وساعدت احداث الانتفاضة نفسها على تعميق واقعها، ونتائجها، وهي تحول المدينة الى المركز الاساس للنضال الوطني، التحرري للشعب العراقي، وتحول الريف الى مجرد تابع سياسي

لها، بمعنى ان «المدينة بدأت تجر وراءها القرية»، الموضوعة المهمة التي تأتي دائما على رأس مؤشرات نضوج حركة التحرر الوطني لأي شعب كان. فهي تشير من الناحية السياسية الى ابتعاد الاقطاع، كطبقة، عن الحركة نهائيا، ومن الناحية الاقتصادية تدل على انتهاء عملية تكون الاقتصاد المشترك والسوق الموحدة، الامر الذي يحمل في طياته آثارا سياسية واجتماعية بعيدة المدى.

ساعدت الظاهرة الاخيرة على نمو الوعي لدى الفلاحين الذين اتخذ نضالهم جراءه ابعادا ومهمات جديدة في إطار الاتجاه السياسي الاجتماعي العام، فتحولوا بذلك الى قوة اساسية وايجابية لحركة التحرر الوطني للشعب العراقي في مرحلتها الجديدة. ومن الجدير بالذكر ان العملية هذه وجدت لها التعبير الواضح ايام «انتفاضة كانون»، وعلى الاخص في الحركة الفلاحية التي اتبعتها مباشرة في منطقة عربت القريبة من مدينة السليمانية. ففي ايلول عام 1948 قام عدد كبير من فلاحي منطقة عربت الزراعية بحركة منظمة رفعوا خلالها، فضلا عن مطاليبهم الاقتصادية الخاصة والمتعلقة اساسا بالاستغلال الاقطاعي، عددا من شعارات الوثبة السياسية، من قبيل الغاء معاهدة عام 1930، وسحب القوات الاجنبية من ارض العراق، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

جاء الصدى العميق لهذه الحركة النوعية الجديدة بين سكان المدن بمثابة دليل مادي آخر من الفترة نفسها يبين التفاعل العضوي بين نضال المدنيين والريفيين. ففي بغداد، مثلا؛ حدثت مظاهرة تأييد لفلاحي عربت رفعت خلالها الشعارات والمطاليب السياسية نفسها[16]. ولقد ادرك اليمين العراقي مدى خطورة مثل هذا التفاعل بين نضال جماهير المدن والارياف، فحاول، ولكن عبثا، وضع حد للظاهرة الجديدة التي تكاملت جميع عناصر وجودها وتطورها. فضرب اليمين بشدة المتظاهرين في بغداد، والفلاحين في عربت في آن واحد. وقد جرح في بغداد وحدها 88 شخصا، واعتقل اكثر من 250 آخرين[17].

كان نزول المرأة العراقية في المدينة الى سوح النضال السياسي والاجتماعي على نطاق واسع، ومنظم، وادراكها لدورها في المجتمع، واحدا من خصائص الوثبة. وجاء الامر ايضا، نتيجة طبيعية لانتقال ثقل الحركة الوطنية العراقية الى المدينة. ومما يجدر ذكره بهذا الخصوص ان احد معاصري الوثبة أشار بصورة خاصة الى الدور الفعال للمرأة الكردية في مظاهرات بغداد الجماهيرية[17]. ولكن الامر تعدى نطاق العاصمة، فقد نزلت المرأة الكردية الى ميدان النضال كقوة فاعلة في مدن كردستان ذاتها ايضا.

بينت احداث الوثبة، وخصوصا انقضاض الرجعية السريع على مكتسباتها، مدى اهمية جبهة القوى الوطنية لردع قوى الردة، ولضمان انتصارات الجماهير وتطويرها. ففي ايام الانتفاضة نفسها خلقت الظروف المستجدة، والاخطار المحدقة جبهة عفوية بين جميع القوى المعادية للاستعمار، والتي لعبت الدور الاساس في وأد «معاهدة بورتسموث». ولكن تمكنت القوى المعادية من ان تحول دون تطوير تلك الجبهة الى عمل منظم ثابت. مع ذلك ادركت بعض القوى اهمية الجبهة في ايام الوثبة، فعقدت ميثاقا خاصا فيما بينها لتنسيق نشاطها السياسي في البداية، والذي ساعد الى حد ما، على انضاج فكرة اقامة جبهة وطنية في البلاد فيما بعد.

لم يقتصر استخلاص الدروس والعبر من تجربة كانون الكبرى على القوة الوطنية وحدها، بل حاولت الرجعية بدورها الاستفادة منها لتبني سياسة جديدة في ضوء استنتاجاتها منها. فقبل كل شيء اقتنعت القوى الرجعية بتداعي السياسة الكولونيالية الكلاسيكية بالنسبة للعراق، فبدأت تجري تغييرات هامة في تكتيكها اليومي، مع الحفاظ على ستراتيجيتها السابقة. إن من هنا يمكن القول ان عناصر سياسة الاستعمار الجديد «استعمار بدون مستعمرات» بدأت تظهر في العراق، وبصورة مباشرة بعد الوثبة. فلم يحاول المستعمرون مرة اخرى فرض معاهدة مشابهة لمعاهدة بورتسموث على الشعب العراقي، بل كرسوا جهودهم لتحويل العراق الى محرك اساس في الظاهر لعقد احلاف ثنائية وجماعية لمجابهة «الخطر الاحمر» المزعوم، تبقى ابوابها مفتوحة امام الدول الاخرى، كما حدث بالنسبة لحلف بغداد الذي دخلته بريطانيا بعد ابرامه من قبل عدد من دول المنطقة نفسها.

من المظاهر المهمة الاخرى للتحول في سياسة المستعمرين البريطانيين تجاه العراق بعد الوثبة انهم بدأوا يأخذون بنظر الاعتبار التغيير الذي طرأ في تناسب القوى الطبقية داخل المجتمع العراقي، فقد ادركوا عدم جدوى الاعتماد على الاقطاعيين ورجالهم المعروفين وحدهم، لذا حاولوا خلق كادر

جديد لهم في صفوف القوى النامية للتغلغل بواسطته الى قلب المعارضة بهدف التأثير بصورة أو بأخرى على المواقف السياسية لاجنحتها المختلفة. ومما له مغزاه بهذا الخصوص ان الاستاذ محمد مهدي كبة اشار في مذكراته صراحة الى محاولات الرجعية للتأثير على «حزب الاستقلال» بغرض صرفه عن واجباته الاساسية، وتحويله الى «مخلب قط»، كما اورد حرفيا، لتحقيق مآربها هي[18].

الا ان الوعي السياسي لدى الشعب العراقي، الذي طورته احداث الوثبة الى حد كبير، فوّت على المستعمرين فرصة عرقلة مسيرته بواسطة اساليبهم السياسية الجديدة. ان انتصار الجماهير بفرض ارادتها في الغاء «معاهدة پورتسموث» زادها ثقة بامكاناتها وقدراتها الخلاقة في انطلاقتها الكبرى لتحرير بلادها من رجس المستعمرين، فاذا كان الشعب العراقي قد احتاج الى 28 عاما بعد «ثورة العشرين» للقيام بحركة جماهيرية اخرى مشابهة لها من حيث منطلقاتها الاساسية، وزخمها الكبير، فانه لم يحتج، بعد تجارب الوثبة، الى اكثر من اربع سنوات لتسديد ضربته التالية[19]، والى اكثر من عشر سنوات للقضاء نهائيا على النظام الملكي شبه الاقطاعي[20].

## الهوامش:

(1) نشر اصل المقال بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لانتفاضة كانون الثاني1948 في جريدة «التآخي» ( 27 كانون الثاني 1971)، ونظرا لأهمية الموضوع ارتأينا نشره ثانية مع اجراء بعض التغيير عليه، واضافة حقائق جديدة اليه.

(2) راجع:

"Kingdom of Iraq", by a Committe of Officials, Baltimore, 1946, P. 109

انظر كذلك: «الشرارة»، العدد الثامن، حزيران 1944، ص 2.

(3) للتفصيل حول الموضوع راجع: د. كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية. التكون وبدايات التحرك، بيروت، 1981.

(4) «طبقة في الذات» و «طبقة للذات» مصطلحان علميان يستخدمان عادة لتحديد مدى تطور الطبقة العاملة الفكري. فكل طبقة عاملة تكون في بداية تكونها، وعلى مدى سنوات طويلة، متفرقة في صفوفها، لا تربطها رابطة فكرية موحدة، ولا تدرك واجباتها السياسية والاجتماعية، وتفتقر الى نظرة موحدة صائبة تجاه الرأسمال والرأسمالية كنظام سياسي واجتماعي واقتصادي، ويتخذ نضالها، عادة شكلا عفويا غير منظم، وغالبا ما تنحصر قيادة ذلك النضال في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والنامية خصوصا، بأيدي طبقات وفئات وطنية اخرى، وهي بهذا تكون في هذه المرحلة مجرد «طبقة في ذاتها». ولكن بعد تحول كل هذه الامور بالتدريج الى نقيضها، وخاصة بعد ان يبدأ العمال بادراك المهمات الاجتماعية والسياسية الملقاة على عاتقهم، حينذاك فقط تتحول طبقتهم الى «طبقة لذاتها».

(5) المقصود هو اضراب عمال نفط كركوك سنة 1946، والذي يعرف بـ «حركة گاورباغي».

(6) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع الطبعة الثالثة، صيدا، 1968، ص 5-6.

(7) عن نص المنهاج راجع ص 7-9 من المصدر نفسه.

(8) راجع: محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث (1918-1958)، بيروت، 1965، ص 199.

(9) راجع نص المعاهدة والوثائق الاخرى المتعلقة بها في الجزء السابع من «تاريخ الوزارات العراقية» (الطبعة الثالثة، ص. 210-276)

(10) تقدر بعض المصادر الاجنبية عدد المشتركين في الانتفاضة بأكثر من 300 الف شخص (راجع على سبيل المثال «العراق المعاصر»، تأليف مجموعة مؤلفين باللغة الروسية، موسكو، 1966، ص 158).

(11) «گه لاويژ»، بغداد، العدد الثالث، السنة التاسعة، آذار 1948، ص 13.

(12) راجع على سبيل المثال:
«الاخبار» بيروت، 9 شباط 1964.

(13) راجع مجلة «الغد»، شباط 1964، ص 12-13.

(14) راجع:

S. H. Longrigg, Iraq 1900 to 1950. A political, social, and economic history, London, 1953, P. 346.

(15) راجع:
«صوت الاهالي»، بغداد، 19 ايلول 1948.

(16) راجع:
عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، الطبعة الثالثة، الجزء الثامن، ص 14.

(17) نوري عبدالرزاق حسين، تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية، القاهرة، بلا، ص 62.

(18) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث، ص 217-218.

(19) القصد انتفاضة عام 1952.

(20) القصد ثورة 14 تموز 1958.